استجابة الدوحة للالتزام باتفاق الرياض لازالت بطيئة ومتلكئة

غدًا.. انتهاء مهلة مجلس التعاون لقطر

الرياض – خاص:

أبلغ مصدر دبلوماسي خليجي «الايام» انه من المقرر ان تنتهي غدا الاربعاء المهلة التي حددها وزراء خارجية مجلس التعاون لقطر لكي تقوم بتنفيذ التزاماتها التي وردت في بنود اتفاق الرياض.

واعتبرت هذه المصادر ان اليومين القادمين سيكونان من ادق الايام التي يمر بها كيان مجلس التعاون، حيث سيظهر مدى التزام قطر بالاتفاق من عدمه الامر الذي سيتحدد عليه مسار المجلس.

وكشفت هذه المصادر ان استجابة دولة قطر للالتزام ببنود اتفاق الرياض لازالت بطيئة ومتلكئة.

وكان وزراء خارجية مجلس التعاون قد امهلوا قطر في اجتماعهم بجدة يوم الاربعاء الماضي مدة لا تتعدى اسبوعا لكي تنفذ اتفاق الرياض.

وفي هذا الصدد، صرح الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية د.عبداللطيف الزياني أن وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عقدوا اجتماعًا في جدة بمشاركة الأمين العام لمجلس التعاون بحثوا خلاله سبل دعم مسيرة العمل الخليجي المشترك في مختلف المجالات نحو مزيد من التكامل، تلبية لتطلعات مواطني دول المجلس.

وقال: «إن وزراء الخارجية أعربوا عن تقديرهم للجهود الحثيثة التي تقوم بها اللجان المعنية بتنفيذ اتفاق الرياض، وأصدروا التوجيهات التي من شأنها أن تساعد في تسهيل مهام اللجنة، للانتهاء من كافة المسائل التي نص عليها اتفاق الرياض، في مدة لا تتعدى أسبوعا، في ضوء الاتفاق الذي وقع عليه هذا اليوم في إطار النظام الأساسي لمجلس التعاون واتفاق الرياض أصحاب السمو الوزراء حول الخطوات التي يتعين تنفيذها».

ونقلت انباء صحفية عن دبلوماسي خليجي قوله، بأن اجتماع وزراء خارجية دول مجلس التعاون في جدة الاربعاء، وضع إطارا قانونيا دقيقا للعلاقات الخليجية، ومبادئ للإلتزام المشترك تجاه السياسة الخارجية للدول الأعضاء.

مهلة مجلس التعاون لقطر تنتهي غداً «ارشيف»

وتضمن الإطار ميثاقا لتوحيد المصالح السياسية والأمنية، تندرج تحته عقوبات تصل إلى حجم ومستوى التمثيل الدبلوماسي، في حال نأت أي دولة خليجية عن الإجماع.

وأشار الدبلوماسي، الذي رفض الإفصاح عن اسمه، وحضر الاجتماع الخليجي، إلى أنه بالرغم من البطء من جانب قطر في تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، إلا ان إجراءات إيجابية بطيئة نوعاً ما جرى اتخاذها خلال الأيام القليلة الماضية من جانب قطر، في محاولة لاحتواء خلافها مع السعودية والإمارات والبحرين، الذي نجمت عنه خطوة غير مسبوقة في 5 مارس الماضي، باتخاذ الدول الثلاث قرارا بسحب سفرائها من الدوحة.

ولفت إلى أن الأزمة الخليجية حول ملف السفراء ما زالت قائمة، لكنه أشار إلى أنها أقرب للإنفراج في الأسبوع المقبل، في حال تعهدت قطر بوقف الدعم الإعلامي، الذي وصف الخليجيون رسالته بأنها تقف ضد مصلحتهم في المنطقة، في ظل أحداث العنف المندلعة، والتي لا تتفق مع تشريعات الحظر الأمني، وفق قوله.

وأفصح بأن الدوحة تعهدت بوقف تجنيس المواطنين الخليجيين، ومن ضمنهم مواطنو مملكة البحرين، بما يتعارض مع مصلحة بلدانهم وبنائها الاجتماعي، وألا تكون حاضنا للتيارات والجماعات المتشددة التي لديها أهداف مشبوهة تحرض ضد الاستقرار الخليجي.

وثارت الكثير من التكهنات خلال الفترة الماضية، حول مصير عودة السفراء الخليجيين إلى قطر، وظل الملف غامضا في ظل مشاورات دبلوماسية استمرت طويلا. وطالت الغموض أيضا أحاديث عبداللطيف الزياني الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، الذي لم يفصح في مناسبات عدة عن مزيد من التفاصيل حيال الاجتماعات التي كان وزراء خارجية الخليج يبحثون خلالها الموضوع، واكتفى بالقول إن اللجان التي عينتها الدول الست لمتابعة تنفيذ اتفاق الرياض ما زالت تعمل بمتابعة من وزراء الخارجية أنفسهم.

وفي منتصف شهر مارس الماضي، رهن الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودي أي انفراج للأزمة مع قطر بتعديل سياستها، مشيرا إلى أنه لن يكون هناك أي انفراج ما لم تعدل سياسة الدولة المتسببة في الأزمة. ورأى أن ما جرى من أحداث في الآونة الأخيرة يظهر أهمية التعاون والتكافل بين دول الخليج.

وكانت السعودية والإمارات والبحرين قد قررت في مارس 2014 سحب سفرائها من قطر، وأرجعت تلك الخطوة إلى فشل كل الجهود التي بذلت لإقناع الدوحة بضرورة الالتزام بالمبادئ التي تكفل الاحترام المتبادل، وتجنب التدخل في الشؤون الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر.

وطالبت الدول الثلاث بضرورة منع كل ما من شأنه أن يهدد أمن دول الخليج واستقرارها من منظمات وأفراد، سواء عن طريق العمل الأمني المباشر أو محاولة التأثير السياسي والإعلام المعادي. وأكدت الدول الثلاث في بيان مشترك حرصها على مصالح شعوب الخليج كافة، بما في ذلك الشعب القطري الشقيق، الذي عدته جزءاً لا يتجزأ من بقية شعوب دول المجلس، وأبدت أملها في أن تسرع قطر باتخاذ خطوات فورية للاستجابة لما سبق الاتفاق عليه لحماية المسيرة المشتركة التي تعقد عليها الشعوب الخليجية آمالا عريضة من أي تصدع.

وظهر مصطلح وثيقة الرياض لأول مرة في أعقاب لقاء في الرياض جمع العاهل السعودي الملك عبدالله بن عبدالعزيز مع الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير الكويت والشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير قطر، في 22 نوفمبر 2013. وتضمنت تلك الوثيقة التزامات لم تستكملها الدوحة على مدار أكثر من 3 أشهر، ليأتي القرار الخليجي بسحب الرياض وأبوظبي والمنامة سفراءها منها.

وعلى العموم ستحبس شعوب الخليج أنفاسها خلال اليومين القادمين في انتظار القادم في مستقبل مسيرة مجلس التعاون الخليجي.

جددت دعوتها لتوحيد جهود الدول والشعوب لمواجهة خطر الإرهاب

السعودية تحقق في عبارات مكتوبة تهدد رجال الأمن في شرورة

الرياض – دبا:

أعلنت السلطات الأمنية السعودية امس أنها تجري تحقيقا منذ نحو أسبوع في محافظة شرورة جنوب شرق المملكة على الحدود مع اليمن، بعد رصد عبارات تهديد موجهة لرجال الأمن كتبها مجهولون يرجح أنهم من المتعاطفين مع ما يسمى بـ «الدولة الإسلامية» (داعش سابقا) .

ونقلت صحيفة «مكة اونلاين» عن مصادر أمنية رفيعة قولها إن «من قام بهذا العمل من المتعاطفين مع التنظيم الإرهابي داعش»، مشيرة إلى أن «الجهات الأمنية تكثف البحث والتحري للوصول إلى المتورطين».

وذكرت الصحيفة أن المواقع التي سجلت فيها العبارات التهديدية والموجهة لرجال الأمن رصدت في ثلاثة أماكن وكانت «قريبا سوف نعود إلى جزيرة العرب» و«الشروري انغماسي» و«الدولة الإسلامية باقية وتتمدد».

يذكر أن هذه الحادثة تأتي بعد نحو شهرين من مقتل خمسة إرهابيين وإلقاء القبض على سادس بعد إصابته، بجانب مقتل أربعة من رجال الأمن، في مواجهات بين مجموعة إرهابية ورجال الأمن في محافظة شرورة.

يأتي ذلك فيما جدد ت المملكة دعوتها لتوحيد جهود الدول والشعوب لمواجهة خطر الإرهاب وأهمية التنسيق الأمثل بين الدول للقضاء عليه.

وقال وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة في بيان له عقب الجلسة الأسبوعية التي عقدها مجلس الوزراء السعودي امس برئاسة ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز إن المجلس أكد على «أن دعم الملك عبدالله بن عبد العزيز للمركز الدولي لمكافحة الإرهاب بمبلغ مئة مليون دولار، جاء إيماناً منه بأن الإرهاب شر يقلق المجتمع الدولي ويهدد الإنسانية جمعاء».

كما قدر مجلس الوزراء السعودي «ما عبر عنه الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون من شكر لخادم الحرمين الشريفين على جهوده لتأسيس المركز الدولي لمكافحة الإرهاب ودعمه، وحشد الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب والقضاء عليه في جميع مناطق العالم».

واوضح وزير الثقافة والإعلام السعودي أن مجلس الوزراء شدد على «ما تضمنه البيان الختامي لوزراء خارجية دول مجلس التعاون الخليجي ، وما أكد عليه من أهمية تضافر الجهود من أجل وقف نزيف دماء شعوب المنطقة وحماية مصالحها ومكتسباتها ومحاربة الحركات الإرهابية المتطرفة تعزيزاً للأمن والاستقرار العالميين».

ورحب مجلس الوزراء «بموافقة مجلس الأمن الدولي بالإجماع على قطع التمويل عما يسمى بتنظيم داعش وجبهة النصرة، ووضع عدد من الأشخاص على القائمة السوداء لارتباطهم بالجماعتين المسلحتين، والتهديد بفرض عقوبات على أي شخص يساعد الجماعتين الإرهابيتين».

أمانو: إيران بدأت في تطبيق 5 إجراءات للشفافية النووية

فيينا – رويترز:

قال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية يوكيا أمانو امس إن إيران بدأت إجراءات الشفافية النووية متوقعا إحراز تقدم في تحقيق جار لوقت طويل حول برنامج أبحاث إيراني مُشتبه به لصناعة قنبلة ذرية.

وتوقع يوكيا إحراز التقدم المشار إليه قبل يوم 25 أغسطس المحدد موعدا لإيران لتقديم المزيد من المعلومات عن برنامجها النووي.

وقال المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي تحدث للصحفيين في مطار فيينا بعد محادثات أجراها الأحد مع مسؤولين إيرانيين في طهران إن إيران بدأت في تطبيق خمسة إجراءات للشفافية النووية وافقت قبل ثلاثة أشهر على تنفيذها قبل الاثنين المقبل 25 أغسطس.

وقال يوكيا «بدأنا في تطبيق الإجراءات الجديدة وبينها البعد العسكري الممكن».

وأضاف «بدأنا مناقشة الإجراءات العملية الجديدة التي ستتخذ بعد ذلك باعتبارها الخطوة الجديدة. هناك مناقشات جادة لكننا لا يمكن أن نتحدث عن أي من هذه الإجراءات معمول به الآن. آمل وأعتقد أننا يمكن أن نتوصل إلى اتفاق قريبا».

غزة.. تمديد الهدنة 24 ساعة واتفاق دائم يلوح في الأفق

العربية.نت:

أفادت الأنباء الواردة من القاهرة عن تمديد جديد للهدنة في غزة لمدة 24 ساعة من أجل استكمال المفاوضات غير المباشرة، وهو التمديد الذي وافقت عليه حركة حماس بحسب القيادي عزت الرشق.

وفي سياق متصل، نقلت صحيفة «هآرتس» الإسرائيلية، اليوم الاثنين، عن مصادر فلسطينية تأكيدها التوصل الى اتفاق مبدئي في القاهرة لوقف نار دائم في غزة.

وذكر مراسل «العربية» أنه تم التفاهم على فتح 6 معابر مع غزة وزيادة مسافة الصيد إلى 12 ميلاً.

وكانت مواقع فلسطينية عدة أكدت هذا النبأ في حين تعقد الحكومة الإسرائيلية المصغرة جلسة لها هذه الليلة.

وفي سياق متصل، ذكرت مصادر صحفية من غزة أن الأمور تتجه نحو تمديد الهدنة لعدة أسابيع، في حين تم تأجيل البحث في موضوع المرفأ. كما ذكرت مصادر فلسطينية أنه تم فصل المسارات الأمنية والسياسية والإنسانية في الاتفاق.

وكانت المفاوضات غير المباشرة بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي قد استؤنفت في العاصمة المصرية بهدف التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار بين الجانبين.

وفي سياق، متصل أعلنت النرويج، اليوم، أن مؤتمر المانحين لإعادة بناء قطاع غزة سيعقد في القاهرة عقب التوصل إلى هدنة دائمة في القطاع.

أعضاء الوفد الفلسطيني المفاوض.

أوباما للكونغرس: الغارات في العراق لمصلحتنا

واشنطن، بغداد – وكالات:

أكد الرئيس الامريكي باراك أوباما للكونغرس أن الغارات «المحدودة» التي أجاز شنّها في العراق لاستعادة السيطرة على أكبر سدوده من تنظيم «الدولة الإسلامية» المتطرف تحمي المصالح الأمريكية هناك. وأفادت الناطقة باسم مجلس الأمن القومي كيتلين هايدن أن الغارات الداعمة لقوى الأمن العراقية تجري بالتوافق مع «قرار صلاحيات الحرب» الذي يستدعي موافقة الكونغرس قبل ان يدخل الرئيس البلاد في حالة حرب.

وبدأت الغارات الجمعة الماضية، بطلب من الحكومة العراقية. واستعادت القوات الكردية العراقة السيطرة على سد الموصل في وقت سابق الأحد، مدعومة من الطائرات الحربية الأمريكية.

وشكل ذلك أكبر إنجاز تحقق ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» منذ شنوا هجوماً واسعاً في شمال العراق في مطلع يونيو.

وكتب أوباما في رسالة مؤرخة أول من أمس، أرسلها إلى كل من نائب رئيس مجلس الشيوخ باتريك ليهي ورئيس مجلس النواب جون باينر، انه «مساء 15 أغسطس بدأت القوات الامريكية شن غارات محددة الأهداف في العراق».

وأضافت الرسالة أن هذه الغارات «ستكون محدودة في نطاقها وفي مدتها بالمقدار اللازم لدعم القوات العراقية في جهودها الرامية إلى استعادة وبسط سيطرتها على هذا المرفق الحيوي البالغ الأهمية».

وأكد الرئيس الامريكي ان «سقوط سد الموصل قد يهدد حياة أعداد كبيرة من المدنيين ويعرّض للخطر الموظفين الأمريكيين ومرافق الولايات المتحدة، بما في ذلك السفارة الأمريكية في بغداد، ويمنع الحكومة العراقية من توفير خدمات اساسية للشعب العراقي».

وأضاف «أصدرت أمرًا بشن هذه الأعمال التي تصب في مصلحة الأمن القومي والسياسة الخارجية للولايات المتحدة، عملاً بصلاحياتي الدستورية بقيادة العلاقات الخارجية الأمريكية وبصفتي قائدًا أعلى (للقوات المسلحة) ورئيس السلطة التنفيذية».

من ناحيته، قال النائب الأمريكي عن الحزب الجمهوري، مايك روجرز، إنه يرفض تمامًا استبعاد إمكانية إعادة إرسال قوات عسكرية أمريكية إلى العراق لخوض معارك برية بمواجهة تنظيم «الدولة الإسلامية»، داعيًا إلى تطوير رد مشترك على هذا الخطر الداهم.